S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/381
10 May 1995

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الفقرة التي تشير إلى النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والدول الغربية الثلاث في البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لدول حركة عدم الانحياز الذي عقد في باندونج - إندونيسيا في الفترة من ٢٥ - ٢٧ نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥.

إن هذا التعبير الصريح والواضح من قبل وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في دعم موقف الجماهيرية العربية الليبية من النزاع بينها وبين كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، والمطالب برفع العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن بواسطة القرارات ٧٣١ (١٩٩٢)، و ٧٤٨ (١٩٩٢)، و ٨٨٣ (١٩٩٣) وهي عقوبات ألحقت بالشعب الليبي أضرارا جسيمة في الأرواح والممتلكات كما أدت إلى خسائر كبيرة بالنسبة للشعوب المجاورة.

إن هذا تعبير عن إرادة أكثر من ١١١ دولة عضوا بحركة عدم الانحياز، وما جاء فيه سبق أن حظي بتأييد العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهو أمر يجعلنا نسأل مجلس الأمن عمن اتخذ هذه القرارات؟ ومن هو الذي يصر على استمرارها؟ فإذا كانت كل هذه الدول، وهي تمثل أغلب أعضاء الأمم المتحدة، تطالب برفع تلك العقوبات فورا، واللجوء إلى تسوية النزاع بالطرق التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للقوانين والأعراف الدولية، وتدعو الدول الغربية المعنية بهذا النزاع للاستجابة إلى المبادرات الإيجابية التي قدمتها الجماهيرية والمتمثلة في موافقتها على إجراء محاكمة عادلة ونزيهة لمواطنيها المشتبه فيهما في مكان محايد تتفق عليه جميع الأطراف، عبر حوار مباشر بينها تحت إشراف الأمم المتحدة.

وإذا كان مجلس الأمن يمثل كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة فلماذا لم يستجب إلى نداء هذه الدول التي تمثل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة؟ أم أن مجلس الأمن يمثل فقط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا؟

إننا نتطلع إلى سماع إجابة واضحة على هذه التساؤلات.

سأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أبو القاسم الزوي
المندوب الدائم

95-14141 100595 100595

مرفق

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

٤١ : عبر الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الخسائر البشرية والمادية التي يعانيها الشعب العربي الليبي والدول المجاورة نتيجة للعقوبات المفروضة حسب قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) وقرار مجلس الأمن ٨٨٣ (١٩٩٣). وأكدوا بأن تصعيد الأزمة والتهديد بفرض عقوبات إضافية واستخدام القوة كطريقة للتعامل بين الدول، تمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز وكذلك القوانين والقواعد الدولية. وحثوا مجلس الأمن على رفع الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا استجابة إلى القرارات التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية حول النزاع. وعبروا عن تضامنهم مع ليبيا، ووجهوا النداء إلى الدول الغربية الثلاث المعنية بالاستجابة إلى المبادرات الإيجابية التي تدعو إلى الحوار والمفاوضات، ولإجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في دولة محايدة يتم الاتفاق عليها من جميع الأطراف.

— — — — —